توظيف عوائد القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري

أ. شباب سيهام

الملخص:

يعتبر القطاع النفطي المحرك الفعال للاقتصاد الجزائري ونقطة انطلاق لكل برنامج حكومي، وعليه فأي تغير في مستوياته يجعل كل رهانات البلد محل إعادة نظر، فمن جهة نجد أن كل متغيرات الميزانية خارجة عن إرادة الدولة ومن جهة أخرى تبني الحكومة استراتيجية ترتكز في عملية تمويلها على القطاع البترولي، الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية تعرض الاقتصاد الجزائري إلى اختلالات هيكلية، وخير دليل على ذلك خبرة الثمانينات وما تعرض له البلد من أزمات اقتصادية حادة لا تزال عملية معالجتها مستمرة إلى يومنا هذا، حيث قامت الجزائر بإعادة النظر في نهجها التنموي وتطبيق إصلاحات اقتصادية جذرية.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، عوائد النفط، قطاع المحروقات، الفوائض النفطية، الاقتصاد الجزائري

مقدمـــة:

لعبت حصيلة صادرات قطاع المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع كانت ولازالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المشاريع الاستثمارية تمول عن طريق العائدات النفطية، كما أن النمط الاستهلاكي الذي تعود عليه الجزائريون في الفترة ١٩٧٤–١٩٨٥ والذي تميز بارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية الكمالية، كان يتم الإنفاق عليه بفضل عوائد الصادرات النفطية المحققة جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، لتأتي بعدها مرحلة الإصلاحات بكل أشكالها والتي عرفتها الفترة ١٩٨٦–١٩٩٨ حيث تم التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق والتي كانت نتيجة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية ولقيمة الدولار مقابل العملات الأخرى على اعتبار أنها العملة التي يسعر بها البترول في الأسواق العالمية، مع العلم أن وتيرة تنفيذ برامج الإصلاحات شهدت تباينا من خلال عدم الالتزام بالجدية الكاملة في فترة ١٩٨٦–١٩٩٣، حيث كان التطبيق سمته التراجع بمجرد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع، بينما اختلف الأمر خلال الفترة ١٩٩٤–١٩٩٨ عندما تم تبني سياسة تصحيحية عميقة وجادة بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية باعتماد أدوات السياسة الاقتصادية وعدم ترقب وضعية أسعار البترول في السوق النفطية، لتشهد الفترة ٢٠٠٠–٢٠١١، قرارات اقتصادية هامة لعب فيها ارتفاع وانخفاض أسعار النفط دورا أساسيا، حيث كان من أبرزها التسديد المسبق للدين سنة ٢٠٠٧، وتبني سياسة اقتصادية حمائية سنة ٢٠٠٩ بمجرد تقلص عوائد الصادرات النفطية نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨.

وعليه نسعى من خلال هذه الورقة البحثية المتواضعة تسليط الضوء على أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري مركزين على أهم المجالات التي وظفت فيها فوائض هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٢، وذلك من خلال الإجابة على السؤال الجوهري التالي:

- ما هي أهم مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١١ ؟

تنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارات كثيرة، فقد شهد مطلع العقد الحالي تحولات كبيرة في السوق العالمية للنفط، فالبحث عن أنسب الصيغ للاستفادة من عوائد القطاع النفطي في ظل المتغيرات الإقليمية والعالمية يعتبر ضرورة ملحة في وقتنا الحالي.

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية:

- خصصنا الجزء الأول لدراسة وتبيان أهمية وموقع القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري .
- أما الجزء الثاني سنستعرض فيه أهم مجالات توظيف الفوائض النفطية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١١ .
- وبالنسبة للجزء الأخير فقد خصص لعرض بعض المقترحات التي من شأنها تجنب التقيد بعوائد الصادرات النفطية.

تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ووزارة المالية، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (weo, IFS, gdf) و البنك العالمي (wdi).

أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصادا بتروليا ويعتبر بالدرجة الأولى، فمنذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا ارتكزت كل السياسات التنموية على ما توفره إيرادات قطاع المحروقات لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، والتي تمحورت في استراتيجية الصناعات

المصنعة، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام حالة ازدواجية، بين قطاع المحروقات المزدهر والذي تتحكم فيه الشركات الأجنبية وبقية القطاعات التي كانت في بداية تشكلها لذلك اعتمدت السياسات التنموية على إيرادات قطاع المحروقات لتمويل نفقاتها، إذ تم انتهاج استراتيجية الصناعات المصنعة كنموذج للتنمية وكان ذلك من اقتراح الاقتصادي الفرنسي G.Debernis على الدول النامية لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وإحداث التشابك فيما بينها ويكون ذلك بإنشاء قاعدة صناعية ثقيلة عن طريق الإيرادات البترولية للتمكن من تمويل هذه الصناعات، فكان الهدف للجزائر هو تقويم محروقاتها وحسن استغلالها إلى الحد الأقصى من القيمة المضافة الممكن تحقيقها، لذلك تم وضع مخطط تثمين المحروقات (plan valhyd)خلال فترة السبعينات من القرن الماضي واعتبر قطاع المحروقات القطاع الوحيد القادر على تحويل الاقتصاد الجزائري من خلال تمويل القطاع الصناعي الذي يساهم في ظهور تبادل بين مختلف القطاعات الإنتاجية، واعتبرت عوائده ضمانا ضمنيا عن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية إلى جانب كونها تمثل مصدرا تمويليا هاما يساهم في نصف إيرادات الميزانية العامة للدولة.

وقصد إبراز المكانة المتميزة التي يحظى بها القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري، سنستعين بالأشكال التالية:

الشكل ٠١: تطور كل من الإيرادات البترولية و عجز الموازنة الأساسي خارج قطاع المحروقات للفترة ١٩٨٠-٢٠٠٠:

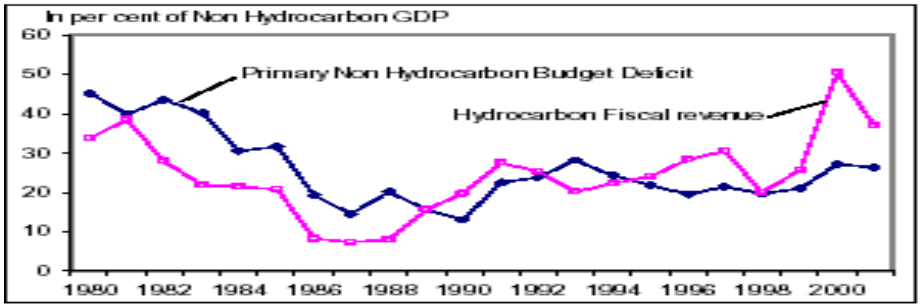

الشكل٠٢: تطور كل من: عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، و أسعار النفط (GDP %) للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠:

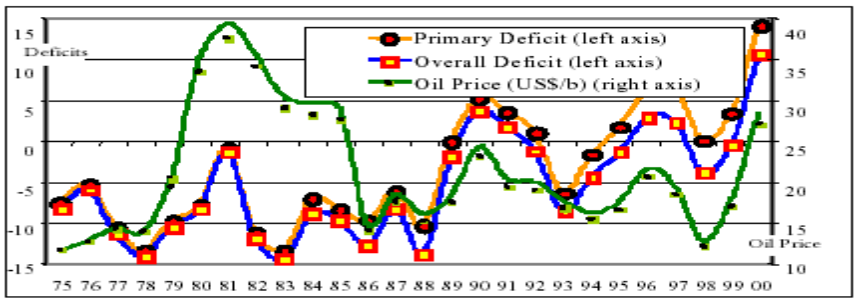

Source: World Bank staff,

الشكل٠٣ : تطور كل من: النمو لاقتصادي، عجز الموازنة الكلي، عجز الموازنة الأساسي، فوائد الدين العام و أسعار النفط (% GDP) للفترة ١٩٩٣–٢٠٠٧ :

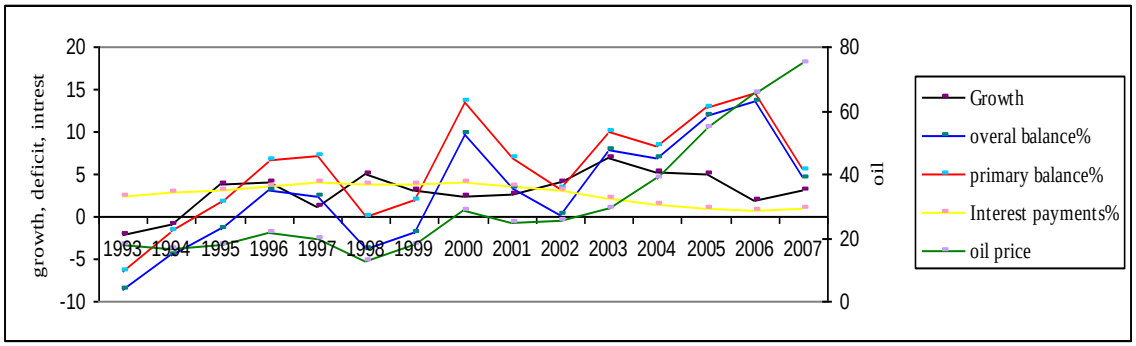

فانطلاقا من الأشكال السابقة يظهر لنا بوضوح الأهمية التي تلعبها عوائد الصادرات النفطية في الاقتصاد الوطني، حيث نلاحظ أن أهم ميزة تتصف بها النتائج الموازنية بالجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات (volatility) أسعار النفط، حيث شهدت الفترة ١٩٧٥–٢٠٠٠ عجزا موازنيا أساسيا قدر بـ ٣% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لهذه الفترة، و هذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام إلى غاية بداية التسعينات، أين لعبت التعديلات الموازنية دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر بـ ٢,٣% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي للفترة ١٩٩٦–٢٠٠٠.

و عليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنية بالجزائر، والجدول التالي يوضح بعض هذه المؤشرات:

الجدول رقم (٠١): نسبة الناتج الداخلي الخام البترولي إلى الناتج الخام الكلي خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠٠٠ (مليون دج)

السنة	الناتج الداخلي الخام البترولي	نسبة الناتج الداخلي الخام البترولي على الناتج الداخلي الخام
١٩٨٠	٥٤٨٦٠	%٣٣.٧٥
١٩٨١	٦١٨٨٠	%٣٢.٣٢
١٩٨٢	٦١٩٤٠	%٢٩.٨٤
١٩٨٣	٦٥٧٧٠	%٢٨.١٤
١٩٨٤	٦٨٢٥٠	%٢٥.٨٦
١٩٨٥	٦٩٨٥٠	%٢٣.٩٥
١٩٨٦	٤٤١٣٠	%١٤.٨٨
١٩٨٧	٥٠٠٣٠	%١٦.٠٠
١٩٨٨	٥٥٩٣٠	%١٦.٠٨
١٩٨٩	٧٨٩٠٠	%١٨.٦٩
١٩٩٠	١٢٩٨٢٠	%٢٣.٤٢
١٩٩١	٢٤٢٦٧٠	%٢٨.١٥

السنة	الناتج الداخلي الخام البترولي	نسبة الناتج الداخلي الخام البترولي على الناتج الداخلي الخام
١٩٩٢	٢٦٠٤٤٠	%٢٤.٢٣
١٩٩٣	٢٦٠٦٧٠	%٢١.٩١
١٩٩٤	٣٤٥٠١٠	%٢٣.٢٠
١٩٩٥	٥٢٧٥٣٠	%٢٦.٣١
١٩٩٦	٧٧٨٤٤٠	%٣٠.٢٩
١٩٩٧	٨٧١٩٠٠	%٣١.٣٦
١٩٩٨	٦٧٣٦٩٠	%٢٣.٨٠
١٩٩٩	٩٢٧٣٦٠	%٢٨.٦٤
٢٠٠٠	١٦٥٩٢٢٠	%٤٠.٢٤

الجدول رقم ٠٢ : مقارنة تقلبات النتائج الموازنية بالجزائر مع نظيرتها من الدول البترولية.

VOLATILITY INDICATOR	Region	75-80	81-85	86-90	91-95	96-00
Overall Balance/GDP	Algeria	3.9	7.0	7.0	4.7	6.4
	Oil Countries 1/	4.0	2.8	4.0	1.4	3.7
Primary Deficit/GDP	Algeria	3.8	7.1	5.7	4.8	6.2
	Oil Countries 1/	0.9	2.9	2.6	1.8	3.0
Total Revenue (real)	Algeria	10.9	10.1	17.1	20.2	29.4
	Oil Countries 1/	18.8	17.0	21.4	12.3	25.2
Hydro revenue (real)	Algeria	22.4	16.6	60.7	30.3	49.9
	Oil Countries 1/	27.4	26.8	39.7	13.8	35.5
Total Expenditure (real)	Algeria	13.2	7.7	11.8	22.3	6.0
	Oil Countries 1/	13.6	18.8	17.4	14.1	21.9
Current Expenditure (real)	Algeria	9.7	9.7	7.0	25.6	4.7
	Oil Countries 1/	11.3	17.0	12.1	7.0	23.5
Capital Expenditure (real)	Algeria	26.5	10.5	19.3	17.1	25.0
	Oil Countries 1/	24.5	29.1	34.6	63.6	30.1

1/ Selected, including Venezuela, Mexico, Nigeria, Saudi Arabia, and Indonesia

الجدول رقم (٠٣): حصة البترول في الصادرات خلال الفترة ١٩٩٥– ٢٠٠٠ (مليون دج)

السنوات المالية	صادرات البترول		صادرات خارج البترول	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
١٩٩٥	١٠١٧١١	٩٩%	٥١٩	١%
6١٩٩	١٦٩٤٧٥	٩٩%	٨٨٢	١%
7١٩٩	١٥٣٤٦٠	٩٩%	٥١٦	١%
8١٩٩	١١٤٨١٧	٩٩%	٣٥٨	١%
9١٩٩	١٨١٤٠٣	٩٩%	٤٣٨	١%
2000	٣٦٢٣٢	٩٩%	٦١٢	١%

كما يتضح أيضا من خلال الأشكال السابقة مدى تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية، مما جعل التوازنات الموازنية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار النفط. فمثلا، انخفاض أسعار النفط سنة ١٩٨٦ أدى إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة منه المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من الناتج المحلي الخام من ٨,٢٧% سنة ١٩٨٦ إلى ٢١,٠٧% سنة ١٩٩١، مما كان له الأثر السلبي على ملاءة الدولة و مدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية و العجز الموازني آنذاك عودة الارتفاع التدريجي لأسعار النفط ابتداءا من الثلاثي الأخير لسنة ١٩٩٩ انقلب بشكل إيجابي على مدى القدرة على التحمل الموازني بالجزائر، ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد الموازني الكلي (overal balance) الذي انتقل من عجز قدره ٣,٧% من الناتج المحلي الخام سنة ١٩٩٨ إلى فائض قدره ١٣,٦% من هذا الناتج سنة ٢٠٠٦ كما أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ابتداء من سنة ٢٠٠٠ إلى استغلال تلك الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام من ٩٨,٩% سنة ١٩٩٥ إلى حدود ١٦% من هذا الناتج سنة ٢٠٠٦ .

وبناءا على التحليل السابق، يمكن إدراك الموقع الهام للقطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

١. هيكل الإنتاج: يعتبر قطاع النفط قاطرة الاقتصاد الوطني من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج الداخلي الخام، فبالنظر إلى الجدول رقم (٠١) الذي يوضح نسبة الناتج الداخلي الخام البترولي إلى الناتج الداخلي الخام الكلي للفترة ١٩٨٠–٢٠٠٠ تتضح لنا العلاقة الطردية بين القطاع النفطي والناتج الداخلي الخام، فقبل سنة ١٩٨٦ كانت مساهمته مرتفعة إذ كانت تمثل في المتوسط ٣٣.٧٥% ، فيما انخفضت هذه النسبة لتصل في المتوسط ١٤.٨٨% خلال الفترة ١٩٨٦–١٩٩٠ وهذا بسبب الأزمة النفطية العكسية لسنة ١٩٨٦، ما يؤكد التبعية الكبيرة للعوائد النفطية للسوق العالمية البترولية، أما بعد سنة ١٩٩٠ عرفت الأسعار البترولية ارتفاعا محسوسا والتي ساهمت بدورها في زيادة حصيلة العوائد البترولية والتي زادت من حجم الناتج الداخلي الخام، هذا ما يعني أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله القطاع النفطي.

٢. الصادرات: بالنظر إلى الجدول رقم (٠٣) يتضح بوضوح أهمية صادرات قطاع المحروقات في إجمالي الصادرات الكلية للبلاد، حيث تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، إذ بلغت مساهمتها٩٩ % خلال الفترة ١٩٨٠–٢٠٠٠، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يؤثر بشكل مباشر على توازن ميزان المدفوعات.

٣. الموازنة العامة للدولة: تعتبر الجباية البترولية المغذي الرئيسي لإيرادات الدولة وتتوقف وضعيتها على مستوى الأسعار في الأسواق العالمية هذا ما يجعل الميزانية العامة في الجزائر حساسة للصدمات التي تحدث جراء تقلبات أسعار البترول، سواء كانت هذه الصدمات سلبية بانخفاض أسعار المحروقات أو إيجابية جراء ارتفاع أسعارها، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة، فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحور الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

فالاستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات والتي استمرت حتى نصف ثمانينات القرن الماضي والمعتمدة على سياسة المخططات فشلت في تحقيق التنمية المنشودة وقد برز ذلك بوضوح بعد الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سنة ١٩٨٦ حيث انتقلت الأسعار من ٣٦ دولار للبرميل سنة ١٩٨٠ إلى ما دون ١٣ دولار للبرميل سنة ١٩٨٦ وهذا ما كان له انعكاس مباشر على إيرادات الدولة الكلية، حيث انخفضت هي الأخرى من ٣٨% من إجمالي الناتج المحلي الخام خلال الفترة ١٩٨١ ١٩٨٥

إلى ٢٨% من هذا الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٦ – ١٩٩٠، إضافة إلى ذلك تراجعت قيمة الصادرات بنسبة ٤٠%، فأضحى واضحا أن معدلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة البترولية، ودليل ذلك أنه وبمجرد تراجع أسعار النفط برزت اختلالات اقتصادية عميقة كما ارتفع حجم المديونية الخارجية تاركة انطباعا سيئا لدى البنوك العالمية و متسببة في إثارة أزمة اقتصادية واجتماعية خانقة.

لقد كان للأزمة البترولية لسنة ١٩٨٦ إذن الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العمومي. ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من ١٤,٩٢دولار للبرميل سنة ١٩٨٨ إلى ٢٣,٧٣ دولار سنة ١٩٩٠ بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة ١٩٩١. إلا أنه عادت الاختلالات إلى الاقتصاد الوطني بمجرد تراجع أسعار النفط التي لم تتجاوز سنة ١٩٩٣ سقف ١٥ دولار للبرميل، بعدما كانت سنة ١٩٩٢ تقدر ب ٢٤دولار للبرميل، عندها سجلت الخزينة عجزا ماليا قدر بـ ١١٠ مليار دينار نهاية سنة ١٩٩٣ بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات (بسبب تسديد أقساط الديون من جهة، وتخفيض قيمة الدينار من جهة أخرى)، و تسجيل الناتج الداخلي الخام معدلا سالبا قدر ب –٢.١٪ ونتيجة لهذا الاختناق المالي وفي ظل العجز على الوفاء بالديون التي بلغت ذروتها لجأت السلطات مجبرة إلى تبني برنامج تصحيح متوسط المدى من خلال إبرامها مع صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٤ اتفاق للتعديل الهيكلي متوسط المدى يكون مسبوقا باتفاق تمهيدي للاستقرار في هذا الصدد ونتيجة لاستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة باستثناء الارتفاع النسبي للأسعار سنة ١٩٩٦ تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق والالتزام بالتنفيذ الصارم لمحتوى البرنامج وبالتالي التحول إلى تبني آلية اقتصاد السوق بشكلها الكامل كاستراتيجية لتنظيم الاقتصاد الجزائري، حيث تمت المعالجة الجذرية لكافة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، بدءا باتخاذ تدابير وإجراءات مست القطاع المالي والنقدي، مما سمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها جيدة، فقد سجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام معدل ايجابيا بلغ ٤.٦ ٪سنة ١٩٩٨، مع العلم أن النمو خارج قطاع المحروقات سجل نسبة قدرها ٥.١٪ خلال نفس السنة، بعدما كان قد سجل نسبة سالبة بلغت ٠.٩ ٪ سنة ١٩٩٧ نتيجة نمو القطاع الزراعي في ضل تراجع القيمة المضافة في القطاع الصناعي أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى ٢.٤٪ و ٣.٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالي مقابل ٩٪ في سنة ١٩٩٣، كما تراجعت معدلات التضخم إلى مادون ٤٪ سنة ١٩٩٩ بعد ما كانت تقدر ب ٢٩٪ سنة ١٩٩٤، أما التحدي الكبير الذي لم تتمكن البرامج التصحيحية من معالجته فكان مشكل البطالة، و الذي برغم من وجوده حتى قبل البدء في تنفيذ هذه البرامج إلا انه تفاقم مع تطبيقها وهذا يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية وتسريح العمال ، مقابل تراجع الاستثمارات، وفي ضل انعدام تأسيس مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة، حيث تجاوز معدل البطالة سنة ١٩٩٩ نسبة ٢٩.٣٪ موازاة مع ذلك تقدمت الجزائر أيضا بطلب رسمي لإعادة جدولة ديونها الخارجية في٣١ جوان ١٩٩٤ ، خاصة بعد أن بلغ مؤشر خدمة الديون إلى إجمالي

الصادرات ذروته سنة ١٩٩٣ عندما تجاوز ٨٠ ٪، نتيجة تراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول التي لم تتجاوز ١٥ دولار للبرميل مع العلم أن الحكومة كانت قد رفضت من قبل إعادة الجدولة على اعتبار أنها لها تكلفة اجتماعية وسياسية داخلية و خارجية، وبالتالي يجب تجنيب الاقتصاد و المجتمع هذه الصدمة و الحفاظ على السيادة الوطنية.

إلا أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من الثلاثي الأخير لسنة ١٩٩٩ أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي، فخلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨ ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة، و رفعت احتياطي الصرف إلى أكثر من ١٣٥ دولار، كما استفادت الخزينة من هذه الفوائض التي تم تسجيلها في صندوق ضبط الموارد (FRR) ومن ثمة توظيف هذه الفوائض في مجالات عدة سنتناولها لاحقا، غير أن تراجع الأسعار إلى مادون ٤٠ دولار للبرميل بعد صيف ٢٠٠٨، دفع بالحكومة إلى تبني سياسة حمائية لحماية الاقتصاد الوطني.

٢. مجالات توظيف فوائض القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٢

من خلال تحليلنا السابق، يتبين لنا أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل مباشر بأداء قطاع المحروقات مما يعني أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات وفترة التسعينات من القرن العشرين ترجع أساسا إلى تدني أداء قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعارها على المستوى العالمي.

إلا أنه مع بداية سنة ٢٠٠٠ والتي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول كان للقطاع النفطي دور كبير في تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية فحسب تقارير محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠٠٥، فإن الاقتصاد الجزائري استعاد نموه، خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظ أين انتقل من ٣.٢٪ سنة ١٩٩٩ إلى ٤.١٪ سنة ٢٠٠٢ ثم إلى ٦.٨ ٪ سنة ٢٠٠٣ ليتجاوز سنة ٢٠٠٥ سقف٥ ٪، كما أفرزت المبادلات الخارجية فائضا في الميزان التجاري تجاوز سنة ٢٠٠٤ ما قيمته ١١.١٢ مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة من ٢٩٪ سنة ١٩٩٩ إلى ١٧.٧ ٪سنة٢٠٠٤، وكذا معدلات التضخم التي سجلت سنة ٢٠٠٣ نسبة ٣.٦ ٪، وتسجيل الخزينة العمومية فائض قدر ب ٥١٤.٣ مليار دينار سنة ٢٠٠٤ كما حققا كلا من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات نموا معتبرا حيث ساهم الأول بنسبة ٢٠.٦ ٪ في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات سنة ٢٠٠٤ بينما بلغت مساهمة الثاني ٤٧.١ ٪ خلال نفس السنة، مقابل تراجع نمو القطاع الصناعي العام والخاص، إلا أن قطاع المحروقات بقي يحتل مرتبة متفوقة في النمو الاقتصادي مساهما بـ٤٦ ٪من إجمالي القيمة المضافة سنة ٢٠٠٤، خاصة انه ضل يمثل نسبة ٩٢.١ ٪ من مجمل الصادرات و٢/٣ من إيرادات الميزانية، ففي هذا الصدد بلغت صادرات المحروقات ما قيمته ٣١.٥٥ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٤، مقابل ٤.٤٠ مليار دولار سنة ١٩٩٩، وهو ما ساهم في بلوغ احتياطات الصرف الرسمية ٤٣.١ مليار دولار في نهاية ٢٠٠٤، فقد ارتفعت بحوالي ١٠ مرات خلال الفترة ١٩٩٩–٢٠٠٤، حيث أصبحت تعادل ما يقارب ٢٤ شهرا من صادرات السلع والخدمات، لتتجاوز ٧٠ مليار دولار في نهاية أوت من سنة ٢٠٠٦ .

إضافة إلى ذلك، أدى ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع الإيرادات البترولية والذي دفع بدوره الحكومة إلى التفكير في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص الفوائض البترولية وتصبح موارد هذا الصندوق كاحتياط تستعمله الحكومة لتغطية النقص أو العجز الذي قد يحدث في ميزانية الدولة في المستقبل، وقد تم إنشاء هذا الصندوق تحت اسم صندوق ضبط الموارد في أواخر جوان من سنة ٢٠٠٠ من خلال قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٠٠، حيث حددت مكوناته ومهامه وكيفية تسييره.

الجدول رقم (٠٢): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الموارد :							
ـ رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	٠	٢٣٢.١٣٧	١٧١.٥٤٣	٢٧.٩٧٨	٣٢٠.٨٩٢	٧٢١.٦٨٨	١٨٤٢.٦٨٦
ـ فائض قيمة الجباية البترولية	٤٥٣.٢٣٧	١٢٣.٨٦٤	٢٦.٥٠٤	٤٤٨.٩١٤	٦٢٣.٤٩٩	١٣٦٨.٨٣٦	١٧٩٨
ـ تسبيقات بنك الجزائر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاستخدامات:							
ـ تمويل عجز الخزينة العمومية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩١.٥٣٠
ـ سداد أصل الدين العمومي	٢٢١.١٠٠	١٨٤.٤٦٧	١٧٠.٠٦٠	١٥٦.٠٠٠	١٦٥.٥٥٩	٢٤٧.٨٣٨	٦١٨.١١١
ـ التسديد المسبق للمديونية الخارجية	٠	٠	٠	٠	٥٧.١٤٤	٠	٠
رصيد الصندوق في ١٢/٣١	٢٣٢.١٣٧	١٧١.٥٣٤	٢٧.٩٧٨	٣٢٠.٨٩٢	٧٢١.٦٨٨	١٨٤٢.٦٨٦	٢٩٣١.٠٤٥

فانطلاقا من الجدول أعلاه ،يتضح لنا أنه بالرغم من قصر مدة إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر إلا أنه أصبح يشكل أداة رئيسية في يد الحكومة تستعملها لتحقيق السياسة المالية التي تريد تطبيقها، وهو أداة فعالة للتقليل من آثار الصدمات الخارجية " صدمة أسعار البترول " على السياسة الموازنية للدولة كما تستعمل موارده كذلك لتسديد المديونية العمومية للدولة سواء داخلية كانت أو خارجية.

وابتداءا من سنة ٢٠٠٤ إلى غاية النصف الثاني من سنة ٢٠٠٨ سجلت أسعار البترول ارتفاعا مستمرا، فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من ٣٦ دولار سنة ٢٠٠٤ إلى ١٤٥ دولار في جويلية سنة ٢٠٠٨ كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز ٩٠ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٧ و ١٣٥ دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة ٢٠٠٨ كذلك، حيث ساهم في هذا الارتفاع أسباب اقتصادية و جيوسياسية ومضاربية يمكن تجزئتها إلى مرحلتين، الأولى: ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧، و الثانية: ٢٠٠٨، فخلال المرحلة الأولى تسبب في ارتفاع الأسعار و بدرجة كبيرة ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة بما فيها النفط عندما تجاوز الاستهلاك العالمي ٨٠ مليون برميل في اليوم سنة ٢٠٠٨ استجابة لتطورات الايجابية لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي خاصة في عدد من الدول النامية كالهند، والبرازيل، والصين التي حققت نمو بلغ١٣ ٪ سنة ٢٠٠٧، في ظل ازدهار و تجدد الصناعة البترولية، وكذا نتيجة لانخفاض قيمة الدولار العملة التي يسعر بها النفط، ولعوامل جيوسياسية كان من أهمها المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في

الإمدادات النفطية نتيجة التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣ والحرب اللبنانية الإسرائيلية و الاحتقان الإيراني– الغربي بسبب برنامج إيران النووي، و كذا الاضطرابات التي شهدتها كلا من فنزويلا ومنطقة القبائل في نيجيريا، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فكان السبب المباشر لارتفاع سعر النفط اشتداد المضاربة، جراء زيادة تدفق الأموال المضاربية إلى أسواق النفط المستقبلية بعد أن أصبحت ملاذا لاستقبال استثمارات متزايدة من صناديق التقاعد والمؤسسات المالية نتيجة تطلع المستثمرين لتحقيق عائدات أعلى من تلك الممكن تحقيقها في سوق الأسهم والسندات، وتجنبا لتداول السندات الملوثة في هذا الصدد تؤدي زيادة المضاربات في أسواق النفط الآجلة عادتا إلى ارتفاع الطلب على النفط من الناحية الشكلية حيث يتم تداول١٠٠٠ مليون برميل يوميا في الأسواق النفط بينما احتياجات العالم تبلغ ٨٦ مليون برميل.

وقد وانعكست هذه الفوائض إيجابا على المؤشرات الاقتصادية لدول منظمة "أوبك" ومن بينها الجزائر التي يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق ٩٧ ٪ من إجمالي صادرتها، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر نفط الجزائر خليط الصحراء sahrann.Bالذي يعتبر ثاني اغلى نفط (بعد نفط نجيريا) ضمن سلة أوبك أين انتقل سعر النفط الجزائري من ٥٤.٦٤ دولار للبرميل سنة ٢٠٠٥ إلى ٧٤.٦٦دولار للبرميل سنة ٢٠٠٧، استفادة كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك التي انتقلت من ٠.٧٤ مليون برميل سنة ٢٠٠٣ إلى حوالي ١ مليون برميل يوميا سنة ٢٠٠٥ ثم تجاوزت ١.٢٥ مليون برميل سنة ٢٠٠٧ و كنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة ٢٠٠٥ ما قيمته ٢٥.٦ مليار دولار ليرتفع سنة ٢٠٠٦ إلى ٣٣.١ مليار دولار ثم يتخطى ٣٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٧، كما نمت الأرصدة الخارجية الجارية بنسبة تفوق ٦٠ ٪ خلال الفترة ٢٠٠٥– ٢٠٠٧، إلى جانب تعاظم احتياطات الصرف التي انتقلت من ٧٠.٩ مليار دولار نهاية أوت ٢٠٠٦ إلى ١١٠.٨ مليار دولار، و١٤٣.٣ مليار دولار نهاية سنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي، كما سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الايجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز ٣٠٠٠ مليار دينار منتصف سنة ٢٠٠٦ و ٤٠٠٠ مليار دولار سنة خلال نفس الفترة من سنة ٢٠٠٨. غير أن هذه الفوائض ساهمت في عودت الجزائر للاعتماد مجددا على عوائد صادرتها النفطية بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيا سنة ١٩٩٨، حيث انعكس ذلك سلبا على النمو خارج قطاع المحروقات، ففي هذا الصدد بلغت نسبة النمو الإجمالي للقطاع الصناعي ٠.٨ ٪ سنة ٢٠٠٧ بينما لم يساهم القطاع الفلاحي إلا بنسبة ٨٪ ، كما فشل الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة خصيصا لامتصاص البطالة وهو ما ابقى معدلات البطالة مرتفعة حيث بلغت النسبة ١٢٪ سنة ٢٠٠٦ لتتراجع نسبيا سنة ٢٠٠٧ مسجلتا ١١ ٪ مع العلم أن برنامج عقود ما قبل التشغيل أدرج ضمن هذه الإحصائيات وذلك بالرغم من أنه برنامج اجتماعي، غير أنه ساهم في تخفيض المعدل الحقيقي للبطالة.

لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أجل دعم الاقتصاد الوطني، كذلك تم اعتماد سياسة توسعية في الإنفاق شملت مجالات عديدة .

ومن أهم الإجراءات التي تبنتها الحكومة ما يلي:

١. إعادة النظر في قانون المحروقات من خلال القانون الصادر القانون رقم ٠٥–٠٧ المؤرخ في ٢٨ أفريل ٢٠٠٥ المتعلق بالمحروقات والذي أعيد تعديله بأمر رئاسي سنة ٢٠٠٦ بحيث وافق البرلمان على قانون جزائري يعزز سيطرة شركة سونطراك على عقود الطاقة، و الذي بموجبه تحتفظ الشركة الحكومية بنسبة لا تقل عن ٥١٪ من حصة التنقيب والتشغيل والتكرير مقابل حصص الشركات الأجنبية، كما يفرض القانون الجديد على شركاء سونطراك الأجانب دفع ضريبة أخرى على الأرباح الإضافية المحققة عند تجاوز سعر خام البرنت ٣٠ دولار للبرميل.

٢. قرار التسديد المسبق للدين الذي اتخذته الحكومة التي تقدمت إلى نادي باريس بطلب في ٢٢ مارس ٢٠٠٦ للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول هذا النادي والبالغة ٧.٩ مليار دولار مسبقا والتي كان من المفروض أن تنتهي سنة ٢٠١١، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد مبالغ ٦١٨ مليار دج سنة ٢٠٠٦، و ٩٢٢ مليار دج سنة ٢٠٠٧، وبالرغم من أن المفاوضات كانت صعبة نتيجة تأخر قبول بعض الأطراف هذا الإجراء الذي تسبب للبعض منهم في خسائر مالية، غير أن إصرار السلطات على إنجاح المفاوضات ساهم في إنجاح العملية حيث تم إبرام الاتفاق مع النادي في ٢٠٠٦/٠٥/١٠ تبعته اتفاقات ثنائية مع كل طرف على حدى ليتم تسديد قيمة الدين الموزع على الدول الأعضاء في الفترة مابين ٢٠٠٦/٠٥/٣٠ الى٣٠ /١١/ ٢٠٠٦. فالجزائر قد خففت إلى حد كبير من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبء كبيرا على الاقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته ١١٧.٩ مليار دولار على مدار ٢٠سنة (١٩٨٥– ٢٠٠٥) منها ٨٤ مليار دولار تمثل فوائد للديون، وبهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية المتوسطة والطويلة التي تراجعت من ٢١.٤ مليار سنة ٢٠٠٤ إلى ٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٧ أي ٣.٦ ٪ من الناتج الداخلي الخام مقابل ٢٥.٢٪ سنة ٢٠٠٤، إلى جانب ذلك أبرمت الحكومة اتفاقات أخرى مع نادي لندن في سبتمبر ٢٠٠٦ لتسديد ما قيمته ٨٠٠ مليون دولار وهي ديون تجاه البنوك الخاصة، مع العلم انه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى استثمارات .

٣. رفع السعر المرجعي للبرميل من ١٩ إلى ٣٧ دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة ٢٠٠٨ وهو ما سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب ٤٤٪ حيث بلغت الزيادة ٧٤٥ مليار دينار، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب ١٣ ٪ موزع بـ ٣٤٥.٢ مليار دينار بنسبة لميزانية التسيير موجه على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب وإصلاح آليات دعم التشغيل، والتكفل بالأشخاص المعوقين، ورفع منح المجاهدين وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات أما ميزانية التجهيز فقد استفادت من مبالغ إضافية تجاوزت ١٩٠ مليار دينار، خصصت لتمويل برامج الاستثمار العمومي بينما تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى ١٤٠٢ مليار دج بدلا من ١٧٦٧ مليار دج .

كما تم تبني سياسة توسعية تجلت في مظاهر عديدة كان من أبرزها :

- توفير فرص عمل جديد في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عديد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة ففي هذا الصدد استفاد ما يقارب من ٤٠٠٠٠٠ ألف شخص خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠٠٨ من مناصب في مختلف القطاعات العمومية، وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من ٢.٩٨ مليون موظف نهاية سنة ٢٠٠٧ إلى ٣.٣٦ مليون موظف سنة ٢٠١٠ ؛
- تغطية نفقات زيادة أجور العمال لسنة ٢٠٠٦ بالفائض المحقق نتيجة الارتفاع الكبير و الغير المتوقع لعوائد الصادرات النفطية، مع إهمال ضعف معدلات النمو المسجل في القطاعات الإنتاجية الاستراتيجية كالصناعة التي بلغ معدل نموها ٠.٨ ٪ سنة ٢٠٠٧ مع العلم أن الصناعة المصنعة سجلت أقصى انخفاضا لها والذي قدر ب –٦.٥ ٪ ، إلى جانب عدم تجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة ٨٪ في تكوين القيمة المضافة خلال نفس السنة، لذلك تحفظ عدد من الاقتصاديين على هذه الزيادات خوفا من تكرار سيناريو سنة ١٩٩٢ عندما أقدمت الحكومة على رفع الأجور التي كلفتها فاتورة إصلاح ثانية قاسية؛
- مواجهة ارتفاع حجم الواردات خاصة منها السلع الاستهلاكية، وفي مقدمتها المواد الغذائية التي سجلت ارتفاعا قياسيا حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة ٦.٦ ٪ سنة ٢٠٠٧ نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة التي تدخل في تكاليف

إنتاج المواد الغذائية من جهة، وكذا ندرة بعض المنتجات نتيجة استخدامها كطاقة بديلة من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال تستخدم البرازيل جزء من إنتاجها السكري وقودا حيويا لعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها من الطاقة النفطية التي ارتفعت أسعارها، في هذا الصدد تجاوزت فاتورة استيراد المواد الغذائية ٤.٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٧؛

- الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدية، كالطريق السريع شرق – غرب الممتد على مسافة ٢٤٠٠ كلم، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب وكذا مياه الري مع تأهيل المطارات و الموانئ الكبرى وانجاز أزيد من ١.٢ مليون وحدة سكنية، لهذا الغرض خصص برنامج تطوير المنشآت القاعدية بحجم استثماري قدر بحوالي ١١٤٨ مليار دج خلال الفترة ٢٠٠٥ –٢٠٠٧، كما بلغت التكلفة الإجمالية لمشروع تزويد تمنراست بالمياه الصالحة للشرب والمنقولة من عين صالح ١٧٧ مليار دينار أما فيما يخص المبالغ الموجهة لحل مشكل السكن فقد شهدت هي الأخرى تطورات ايجابية انتقلت من ١٠٠مليار دينار سنة ٢٠٠٥ إلى أزيد من ١٣٠ مليار دينار سنة ٢٠٠٦، و١٦٥ مليار دينار سنة ٢٠٠٧؛
- تبني سياسة حمائية لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية التي أدت إلى تراجع العوائد النفطية، حيث أدت الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ إلى أزمة ركود اقتصادي عالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو وهو ما انعكس سلبا على آلية الإنتاج ، فتقلص نتيجة لذلك الطلب العالمي على المواد الأولية، كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لاسيما البترول، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال ١٠ أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٩ بأكثر من ١٠٪ وذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول أوبك في اجتماعها خلال شهر أكتوبر من سنة ٢٠٠٨ ، كما تراجع سعر برميل نفط الجزائر من ١٠٨.٦ دولار للبرميل في شهر أكتوبر من سنة ٢٠٠٨ إلى ٥٩.٢ دولار للبرميل في نفس الشهر من سنة ٢٠٠٩.

وقد انعكس هذا التراجع سلبا على مؤشرات الاقتصاد الوطني، نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة ٤٢ ٪ حيث بلغت الحصيلة الإجمالية للصادرات في السداسي الأول من سنة ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٤.٦٩٥مليار دولار مقابل ٤٧.٣٦٩ مليار دولار للنفس الفترة من سنة ٢٠٠٨ مع العلم أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت ٧٢٥ مليون دولار أي ما نسبته ٢.٩٤ ٪ فقط من إجمالي الصادرات، كما تأثر الميزان التجاري الجزائري الذي سجل فائض متواضع في السداسي الأول من سنة ٢٠٠٩ قدر بـــ ١.٤٤٩ مليار دولار، مقابل ٤.٨٥٣ مليار دولار لنفس الفترة من السنة ٢٠٠٨ ، في ضل اعتماد الجزائر اعتماد شبه كلي في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات التي تساهم بنسبة ٩٠٪ من مداخل الجزائر من العملة الصعبة ، كما تغطي نسبة ٦٠٪ في إيرادات الميزانية العمومية، بالرغم من ذلك حافظ النمو الاقتصادي على معدلاته نتيجة النمو المسجل خارج قطاع المحروقات والمقدر بنسبة ١٠٪، وقد تحقق ذلك بفضل قطاعات الفلاحة والبناء و الإشغال العمومية، كما ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في ثبات معدلات النمو .

وفي السياق ذاته ارتفعت فاتورة الواردات نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، حيث تعاظمت الأموال المخصصة للاستيراد مسجلة ارتفاع تجاوز٧٥ مليون دولار، في مقابل استيراد الجزائر ما نسبته ٧٥ ٪ من احتياجاتها الغذائية والأدوية، فحسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء بلغت قيمة الصادرات في السداسي الأول من سنة ٢٠٠٩ ما قيمته ٢٣.٢٤٦ مليار دولار مقابل ٢٢.٥١٦ مليار دولار خلال سنة ٢٠٠٨، وذلك نتيجة لتراجع قيمة الدولار حيث بلغت نسبة الارتفاع ٣.٢٤ ٪ في وقت اعتمدت فيه الحكومة على ٣٧ دولار كسعر مرجعي للبرميل بدل من سعر ١٩ دولار.

ولتجنب أزمة قد تؤدي إلى تآكل احتياطي الصرف سارعت الحكومة إلى تبني بعض السياسة الحمائية تضمنها قانون المالية التكميلي سنة ٢٠٠٩، و التي تهدف إلى إيقاف نزيف العملة الصعبة في محاولة منها للتقليل من حجم الواردات التي تجاوزت ٣٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٩ والتي تتشكل في أغلبها من سلع استهلاكية، وبتالي تجنب العجز المحتمل في الميزان التجاري وهي حالة لا ترغب الحكومة الوصل إليها خاصة وان تجربة نهاية ثمانينات القرن الماضي لازالت في الأذهان و من أهم هذه الإجراءات :

- منع القروض الاستهلاكية من خلال إلزام البنوك التجارية بالجزائر – تعليمة من وزارة المالية – بحضر إصدار قروض استهلاكية، تطبيقا للمادة ٧٥ من قانون المالية التكميلي التي نصت على أنه «لا يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد إلا في إطار القروض العقارية»، إذ أن السيولة التي تجاوزت ٦٥ مليار دولار على مستوى البنوك لا يمكن أن توجه لدعم استهلاك السلع والخدمات المستوردة فقط خاصة وأن ٨٠٪ من إجمالي القروض الاستهلاكية التي استفاد منها الجزائريون في سنة ٢٠٠٨ وجهت لشراء السيارات، وهو ما كان وراء ارتفاع فاتورة واردات سيارات وقطع الغيار وهو وضع لا يخدم الاقتصاد الوطني، ذلك انه ساهم في استنزاف الخزينة العمومية من العملة الصعبة، وزاد من تبعية الاقتصاد الجزائري، من هذا المنطلق ونتيجة لهذا القرار تراجعت فاتورة استيراد السيارات بـ ٢١٪ في سنة ٢٠٠٩ لتؤثر بذاك إيجابا على تراجع الفاتورة العامة؛
- تضيق الخناق على المستوردين بوضع أمامهم عراقيل إدارية تمثلت في الأساس في حصر وسائل تسوية مدفوعات عمليات التجارية الخارجية في تقنية الاعتماد المستندي التي تقتضى التزاما من البنك بتغطية وضمان تسديد قمة السلع المستوردة، وهو ما يفرض على البنوك التعامل مع زبائن أوفياء كما أن إجراءاتها الشكلية تحتاج إلى وقت اكبر بالمقارنة مع الوسائل الأخرى، مع العلم أن نسبة التغطية حددت ب ٧٥٪ وفي السياق ذاته اجبر القانون أن يتابع إجراءات الاستيراد الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحمل السجل التجاري اسمه ولا يمكنه أن يوكل عن ذلك شخص أخر وهي خطوت قد تدفع بالمستوردين إلى تقليص حجم العمليات الاستيراد على اعتبار انه مجبرون على التنقل بين مناطق متعددة لمتابعة إجراءات العملية الاستيرادية، إضافة إلى منع تفريع عدد معين من السلع على مستوى ميناء الجزائر الذي يعتبر نقطة حيوية لمختلف النقاط التجارية بالجزائر؛
- إسقاط الجزائر لـــ ١٥١١ منتوج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في شهر جانفي من سنة ٢٠١٠ لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، وبتالي التخلي عن التزامها الذي دخل حيز التنفيذ في ١جانفي سنة ٢٠٠٩، والذي منحت الجزائر بموجبه مزايا جمركية لدول منطقة التجارة الحرة العربية(ZAL)، خاصة وأن هذا القرار أثر سلبا في بنية الميزان التجاري الجزائري، ذلك أنه سجل عجزا أمام الموازين التجارية لهذه الدول، حيث سجلت الواردات الجزائرية ارتفاعا بنسبة ٤٦.٦ ٪ سنة ٢٠٠٩ بالمقارنة مع سنة٢٠٠٨، بينما انخفضت الصادرات بنسبة ٥٠ ٪، وذلك حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية
- تغطية خسائر الإنفاق الحكومي الموجه لدعم السلع الاستهلاكية لمواجهة الاضطرابات الاجتماعية بداية سنة ٢٠١١، فخلال هذه الفترة عرف العالم ارتفاع في أسعار السلع الأساسية نتيجة التضخم الذي تسبب فيه تراجع الدولار الأمريكي أمام الذهب نتيجة ضخ البنك المركزي الفيدرالي الأمريكي – بموجب خطة انقاد – ٧٠٠ مليار دولار في سبتمبر سنة ٢٠٠٨، و ٧١٩ مليار دولار في فبراير ٢٠٠٩ وقد أدى هذا التوسع في نمو الكتلة النقدية الدولارية إلى بروز أثار

اقتصادية سلبية، ومن منطلق أن الدولار الأمريكي هو الوسيط العالمي المستخدم أكثر كأداة في تسوية التبادلات التجارة الدولية، ذلك أن صفقات بيع وشراء السلع الأساسية الدولية كالنفط، السلاح، السكر، الزيت القمح...الخ، تقيم في اغلب الأحيان و في معظم البورصات العالمية بالدولار الأمريكي، وفي ضل التطور الكبير الذي شهده نمو العملة الأمريكية أمام تراجع نمو الإنتاج الحقيقي العالمي، ارتفع معدل التضخم العالمي بنسبة ٩٪، و بتالي استوردته معظم الاقتصاديات المحلية، وهو ما تسبب مباشرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.

من هذا المنطلق وعلى اعتبار أن الجزائر تحولت ابتداء من سنة ١٩٩٨ إلى تطبيق آلية السوق كسياسة لتسير الاقتصاد، تجنبت دعم أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، (عاودت دعم الحليب والخبز ابتداء من ٢٠٠٤) وفي ضل استيراد الجزائر للنسبة ٧٥ ٪ من احتياجاتها الغذائية و إعادة بيعها في السوق الداخلية بأسعار تكلفتها الحقيقية، ارتفع مؤشر الأسعار بنسبة ١٥٠٪ فانفجرت الجبهة الاجتماعية في ٢٥ جانفية ٢٠١١، فتدخلت الحكومة واتخذت إجراءات هدفها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من ذوى الدخول المتوسطة كان من أهمها:

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب ٥٪ على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية؛
- إعفاء الرسم على القيمة المضافة (TVA١٧٪) على السلع الاستهلاكية الأساسية؛
- الإعفاء من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة للمؤسسات إنتاج الزيت والسكر الأحمر.

مع العلم أن هذا الإعفاء امتد من فيفري ٢٠١١ إلى غاية ٣١ أوت ٢٠١١ ، وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيض العبء الضريبي بنسبة ٤١ ٪ ، وبالتالي تراجعت أسعار الزيت والسكر بنسبة ٣٠ ٪غير أن هذه الإجراءات كلفت الخزينة العمومية خسائر تم تغطيتها بعوائد صادرات النفط التي تجاوز معدلها ٩٠ دولار للبرميل خلال ذات السنة.

٣.مقترحات تجنب التقيد بعوائد الصادرات النفطية

من أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التي تتميز بعدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط نقترح في هذا الصدد حقن فائض السيولة في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستقر و إيجاد فرص عمل دائمة و التي من بينها :

- الاستثمار في مشاريع البنية التحتية بهدف إعدادها لتكون بمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، للاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول جنوب شرق أسيا و الأسواق الأوربية، كما قد تساهم في تنمية القطاع السياحي خاصة وان الجزائر لديها مستقبلا بإمكانه أن يضاعف النمو في هذا المجال؛
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية، أي الاهتمام بالثروة الفردية والاعتناء بها لأن الفرد هو الذي تعتمد عليه كل دولة في مرحلة ما بعد البترول
- استغلال عوائد البترول في مشاريع استثمارية ونأخذ في هذا الصدد أمثلة نموذجية كالمكسيك التي استخدمت من البترول كأداة اقتصادية الشيء الذي سمح لاقتصادها بالتطور وأيضا الإمارات التي عرفت كيف تسير عائداتها البترولية بعد دمجها في مجال النقل البحري والجوي والبنوك،

- لتوسيع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الذي هدمت قاعدته خلال تنفيذ برامج التصحيح، مع العلم أن الحكومة مؤخرا عملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي، خاصة في مجال صناعة السيارات من خلال تفعيل المفاوضات مع البعض من أرباب هذه المؤسسات لإقامة مركبات صناعية في الجزائر؛
- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية؛
- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة، ليس فقط في الميدان الفلاحي ولكن حتى فيما يخص الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولي في هذا الميدان؛
- إعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي من اجل عدم الوقوع في عجز الميزاني؛
- تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية، مع ضرورة تفعيل التعامل بنظام التمويلي الإسلامي، خاصة وان عدد كبير من الراغبين في إنشاء أو توسيع المشاريع الاستثمارية يتجنبون التعامل مع البنوك ذات التعامل المالي التقليدي.

الخاتمة:

لعبت أسعار النفط دور أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ابتداءا من مرحلة التسيير الاشتراكي مرورا بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية وصولا إلى تبني سياسة ترتكز بالخصوص على الإنفاق الحكومي الاستثماري لتغطية عجز القطاع الخاص المحلي و الأجنبي في تحقيق التنمية، غير أن المصدر التمويلي الذي تعتمد عليه الجزائر ألا وهو عوائد القطاع النفطي فبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخله المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق أنه ثروة ناضبة وعليه لابد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائم وتمتص معدلات البطالة، مع ضرورة تنظيم أساليب تحصيل الإيرادات من مصادر حقيقية عن طريق إعداد نظام ضريبي يتكيف وسلوك الأعوان الاقتصاديين في الجزائر، كما يجب الرفع من مردودية الجباية العادية عنطريق محاربة التهرب الضريبي وتفعيل الرقابة الجبائية على المكلفين لمحاولة إحلال الجباية العادية للجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة.

المراجع :

١. النشاشبي كريم آخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٩٩٨.

٢. بوزيدي، عبد المجيد: " تسعينات الاقتصاد الجزائري"، ترجمة جربيب أم الحسن، مفوم للنشر، ١٩٩٩.

٣. الموسوي، ضياء: " ثورة أسعار البترول"، دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٤

٤. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص السنوات ٢٠٠٦،٢٠٠٥ و٢٠٠٧ .

٥. تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العرب

٦. الكبرى للتداول الحر، السداسي الأول سبتمبر ٢٠٠٩.

٧. بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء ٣٣ يوليو ٢٠٠٨.

٨. جريدة الخبر اليومية، العدد جانفي ٢٠٠٧.

9. Abdelkader Sid Ahmed : « Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles »,OPU,Alger ,1993.

10.-Mahiou Ahmed : « Institutions administratives et économiques de l'Algérie »,Tome 2,SNED,Alger ,1973 .

11. Journal liberté, dimanche 29 octobre 2006